

دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال المالي في الأردن

The Impact of Forensic Accounting on Minimizing Fraud in Jordan

أ. إيمان أحمد الهنيني

أ. رأفت سلامة سلامة

كلية الأعمال - جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

تاريخ الاستلام: 2018/09/28 تاريخ النشر : 2018/12/30

الملخص

هدفت الدراسة الى بيان دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال المالي في الأردن، من خلال وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبانة صممت ووزعت على عينة الدراسة المتمثلة في المحاسبين القانونيين الأردنيين والبالغة 51 مستجيباً، وتم تحليل الاستبانات حسب برنامج التحليل الاحصائي SPSS. وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور فعال للمحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال المالي في الأردن، من خلال وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، وذلك من خلال رفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية المرفوعة من قبل الأطراف ذات العلاقة، والتحرري عن عمليات الإحتيال والحوادث وقوعها في الشركات الأردنية، تحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها بدقة، ودورها في التحقيقات الحكومية والكشف عن الإحتيال في هذا المجال في الأردن. وأوصت الدراسة بأهمية توعية المحاسبين للموظفين العاملين في الشركات بالعقوبات التي قد يواجهونها في حالة ارتكابهم أيا من عمليات السرقة أو الاختلاس أو الإحتيال، وإدراج موضوع المحاسبة القضائية في الخطط الدراسية لطلبة المحاسبة في الجامعات الأردنية.

الكلمات الدالة: المحاسبة القضائية، الإحتيال المالي، التعويضات المالية، المحاسبين القانونيين الأردنيين.

Abstract

This study aimed at recognizing the impact of forensic accounting on minimizing the fraud in Jordanian companies. To achieve the objective of the study, a questionnaire was designed and distributed to the sample consisted of 51 respondents represented the certified public accountants in Jordan. The questionnaires were analyzed by using SPSS. The study concluded that the forensic accounting has an effective impact on the minimizing the fraud in Jordanian companies, by enhancing the efficiency of adjudication decisions in financial cases in court, identifying the damage and the compensation accurately, avoiding the fraud before happening and its effective impact on detection the fraud in government units. The study recommended the importance of awareness the employees of companies about the punishment which may face if they perpetrate fraud actions or theft, and to add forensic accounting issues to the accounting courses in Jordanian universities.

Key words: Forensic Accounting, Fraud, Compensation, Certified Public Accountants in Jordan.

مقدمة :

يشهد العالم إرتفاعاً متواصلاً في معدلات الجرائم المالية والفساد والتضليل في القوائم المالية لكل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي على السواء، مما أدى الى حدوث إنهيارات مالية للعديد من الشركات الكبرى مثل (شركة إنرون ، وورد كوم، وسامسونج وغيرها)، كما أدت الى إنهيار وإفلاس بعض الدول والحكومات. وقد بلغت معدلات الجرائم الاقتصادية بمختلف أنواعها على مستوى العالم 37% وتقدر بمبلغ 3.7 تريليون دولار (صحيفة البيان، 2015)، مما شكل تهديداً قوياً على إقتصاديات العالم.

ولمكافحة الفساد المستشري؛ أصبح لا بد من إنشاء محاكم خاصة لمكافحة كافة أنواع الإحتيال المالي ، بحيث تتمتع هذه المحاكم بالخبرة القانونية والمحاسبية، تحت ظل مهنة مستقلة تسمى المحاسبة القضائية. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية ودور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال المالي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور المحاسبة القضائية في مكافحة الإحتيال المالي والحد من أساليبه، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- 1- التعرف على دور المحاسبة القضائية في رفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية المرفوعة من قبل الأطراف ذات العلاقة في الأردن.
- 2- التعرف على دور المحاسبة القضائية في التحري عن عمليات الإحتيال والحد من وقوعها في الشركات الأردنية.
- 3- بيان دور المحاسبة القضائية في تحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها بدقة في الأردن.
- 4- التعرف على دور المحاسبة القضائية في التحقيقات الحكومية، والكشف عن الإحتيال في هذا المجال في الأردن.

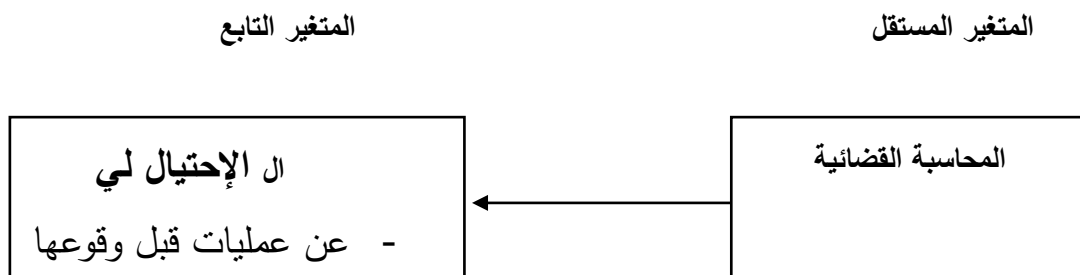
أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد والجرائم المالية بمختلف أشكالها، حيث أن الفساد المالي أضحى ظاهرة عالمية ذات انتشار واسع ومتجذر في منظمات الأعمال مشكلا عائقا في النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي.

إن الدور الهام والفعال للمحاسبة القضائية يكمن في كفاءة التحري لعمليات الإحتيال ودقة تحديد الاضرار المادية المتكبدة والتعويضات، ومعالجة كافة الجوانب والتغيرات بناءً على نظام رقابي فعال وذلك للحفاظ على موارد الدولة الاقتصادية وتحقيق العدالة بين الاطراف المتنازعه، مما يقلل من تقليص فجوة الثقة بين مجلس الادارة والمستثمرين. أي أن هذه الدراسة مفيدة وهامة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وهامة ومفيدة لمنشآت الأعمال بكافة أنواعها، وهامة لكافة أصحاب المصالح لدورها في السعي لحماية أموالهم ومصالحهم.

أنموذج الدراسة

يمثل الشكل التالي أنموذج ومتغيرات الدراسة:



فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة بالفرضية العدمية الرئيسة التالية: لا يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من أساليب إحتيال في الأردن. وفي الفرضيات العدمية التالية:

الفرضية العدمية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية ورفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية من قبل الأطراف ذات العلاقة في الأردن.

الفرضية العدمية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية وتحسين عملية التحري عن عمليات الإحتيال والحوادث وقوعها في الشركات الأردنية.

الفرضية العدمية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية وبين دقة تحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها في الأردن.

الفرضية العدمية الرابعة: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية والكشف عن عمليات الإحتيال في التحقيقات المتعلقة في القطاع الحكومي في الأردن.

مشكلة الدراسة

انتشرت مؤخراً أساليب مبتكرة من قبل الشركات تهدف إلى الإحتيال المالي، وإلى تقديم قوائم مالية مضللة، مما قد يؤدي إلى إتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الفئات داخل المنشأة أو خارجها، وانطلاقاً من كون المحاسبة القضائية تلعب دوراً هاماً في قيام إدارة المنشآت بإعداد تقارير وقوائم مالية خالية من أية أخطاء مقصودة للفئات ذات العلاقة (HUBER, 2013, 123) ، وتكمن مشكلة الدراسة الرئيسة في السؤال التالي: ما هو دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال المالي في الأردن؟ وفي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور المحاسبة القضائية في الأردن في رفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية من قبل الأطراف ذات العلاقة في الأردن؟
- ما هو دور المحاسبة القضائية في الأردن في تحسين عملية التحري عن عمليات الإحتيال والحوادث وقوعها في الشركات؟
- ما هو دور المحاسبة القضائية في الأردن في زيادة دقة تحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها؟
- ما هو دور المحاسبة القضائية في الأردن في الكشف عن عمليات الإحتيال في التحقيقات المتعلقة في القطاع الحكومي؟

أولاً: الإطار النظري

1-تعريف المحاسبة القضائية

تعددت التعريفات للمحاسبة القضائية تبعاً لاختلاف وجهات نظر الباحثين، كان من أهمها أن المحاسبة القضائية هي استخدام المعرفة والمهارات المهنية في الدعاوي المدنية أو الجنائية، بهدف تقديم أدلة موضوعية إلى المحاكم والجهات المهتمة بالقضية محل التحقيق أو النزاع (McMullen and Sanchez, 2010).

كما عرفت المحاسبة القضائية بمجال أو حقل من حقول المعرفة المحاسبية والمتخصصة في توضيح الالتزامات التي تنجم عن النزاعات الفعلية والمتوقعة بين الاطراف المتنازعة للمحكمة. (الجليلي، جميل، 2012).

كذلك عرفت بأنها تتضمن تطبيق المفاهيم والأساليب المحاسبية لحل المشاكل القضائية، وتقوم بالإفصاح عن الاشخاص المسؤولين عن الغش والتلاعب. (Coenen, 2006).

أما صندوق النقد الدولي (IMF) فقد عرف المحاسبة القضائية بأنه "السلوك أو الممارسات التي يسعى من خلالها الفرد أو مجموعة من الأفراد إلى الحصول على فوائد خاصة على حساب غيرهم". (www.imf.org).

2- المحاسبة القضائية في الأردن

تعتبر القوانين الأردنية التي حددت العقوبات المتعلقة في قضايا الفساد عادلة وراعية، ولكن حجم القضايا المحولة إلى القضاء والمتعلقة بموضوع الفساد تقل عن عدد قضايا الفساد التي حصلت بالفعل، ويعود السبب لضعف إجراءات تتبع القضايا و/ أو لتمكن المتهمين في الفساد بالعبث في الأدلة (<https://maqar.com>).

ولا شك أن محدودية عمليات التدقيق الداخلية والتدقيق الخارجية، وقصور التشريعات الوطنية النازمة لمكافحة الفساد، وعدم موائمة بعضها للاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، تولد حاجة ملحة إلى أهمية اللجوء إلى تطوير المحاسبة القضائية في الأردن.

3- دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال المالي

يجمع علم المحاسبة القضائية بين المعرفة المحاسبية والقانونية، والمهارات اللازمة للتحري والبحث عن الحقائق حول المسائل والادعاءات التي يمكن أن تتعرض لها للمنشآت، من خلال إستخدام الطرق الكمية والنوعية اللازمة، وتقييم وإيصال النتائج بالطريقة الصحيحة (الجبوري والخالدي، 2013، 4-6).

وتعمل المحاسبة القضائية على الحد من أساليب الإحتيال المالي من خلال قيامها بالوظائف التالية (Krancher, 11, 2011, and others و (Telpner and Mostek, 2003, 1):

- قيام المحاسبة القضائية بالتحقق من الدعاوي المرفوعة من قبل الأطراف ذات العلاقة، حيث يقوم المحاسب القضائي بالتحري عن هذه الدعاوي، وتقييم الأضرار الاقتصادية المترتبة عليه، واحتساب قيمة التعويضات اللازمة، وما يرافق ذلك من مثول المحاسب القضائي أمام المحكمة كشاهد خبير، من أجل تحديد الأسباب والأفراد المسؤولين قضائياً.
- التحري عن عمليات الإحتيال والكشف عنها والحد منها، وذلك من خلال تكليف المحاسب القضائي بمراجعة المستندات والوثائق والسجلات المحاسبية، وذلك للتأكد من خلوها من بعض الممارسات المحاسبية الخاطئة مثل الرسملة الخاطئة للمصاريف، أو المغالاة في تقييم بنود المخزون.
- تقديم المحاسبة القضائية الاستشارات والمعلومات اللازمة للمنشآت للوقاية من عمليات الإحتيال، مثل مراجعة النظام المالي وتعديله حسب متطلبات المعايير المحاسبية، ومراجعة نظام الرقابة الداخلية ومعالجة نقاط الضعف الموجودة فيه.

➤ تقوم المحاسبة القضائية بمساعدة الدوائر الحكومية كدائرة الدخل، في البحث عن الأنشطة المالية المشبوهة، وعمليات الإحتيال، وذلك من خلال البحث في وتقييم السجلات المحاسبية والحسابات المصرفية للأشخاص والمنشآت المشتبه بهم.

4-الدراسات السابقة

أما أهم الدراسات التي تطرقت لموضوع الدراسة، فقد تمثلت في الدراسات التالية:

دراسة (عارم وال حسن، 2016) بعنوان: (المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي والاداري في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية على منطقة عسير): هدفت الدراسة الى بيان دور ممارسات المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي والاداري في منطقة عسير في السعودية، وقد توصلت الدراسة الى وجود دور مهم للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والاداري، وأوصت الدراسة بضرورة تدريس المحاسبة القضائية في الجامعات، كما أوصت على ضرورة إنشاء قسم خاص للمحاسبة القضائية لدى المحاكم الادارية المتخصصة والاجهزة الرقابية على المال العام وهيئات مكافحة الفساد.

دراسة (الكبيسي وعيدان، 2016) بعنوان: (دراسة استقصائية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن): هدفت الدراسة إلى بيان أهمية المحاسبة القضائية في فض النزاعات المالية وبصوره عادلة في الأردن، من وجهة نظر كل من المحاسب القضائي والقضاة. وتوصلت الدراسة الى ان الواقع الحالي للمحاسبة القضائية في الأردن بعيدة عن تحقيق العدالة في فض النزاعات المالية، ولا ترقى إلى المستوى الذي يجب ان تلعبه المحاسبة القضائية لمكافحة الفساد وتحقيق العدالة في المجتمع. وأوصت الدراسة ان تقوم الجمعيات المهنية المعنية في وضع قوانين منظمة لمهنة المحاسبة القضائية، واتخاذ كامل الاجراءات لتطوير مهنة المحاسبة القضائية في الأردن.

دراسة (حسن وعبدالرحمن، 2015) بعنوان (دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات أساليب المحاسبة الابداعية):هدفت الدراسة الى بيان مدى مساهمة المحاسبة القضائية في الحد من أساليب المحاسبة الابداعية، وواجه الاختلاف بين وظائف مكاتب التدقيق الخارجي حول مزولة مهنة المحاسبة القضائية، من وجهة نظر المحاسبين القانونيين. وأظهرت نتائج الدراسة الى وجود اختلاف جوهري بين اتجاهات المدققين الخارجيين حول مزولة مهنة المحاسبة القضائية، وان عمليات التحري والتقييم التي يقوم بها المحاسب القضائي تساعد في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية. واوصت الدراسة بضرورة تبني المحاسبة القضائية كمهنة جديدة في مجال المحاسبة من قبل مجلس تنظيم المحاسبة والمراجعة بالسودان.

دراسة (الجبوري والخالدي، 2013) بعنوان: (دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الإحتيال المالي):هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن عمليات الإحتيال في العراق. وتوصلت الدراسة ان توظيف مجموعه من التقنيات حيث انها تعمل على اكتشاف السلوكيات الغير اعتيادية والتي قد تدل على وجود احتيال او خطأ ما. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير النظام المحاسبي للوحدات الاقتصادية ليشمل على تقنية كل من ادوات التدقيق باستخدام الكمبيوتر (CAATS)، وقانون بنفورد، وتحليل النسب، حيث ان توظيف هذه التقنيات في المحاسبة القضائية تساعد في كشف الإحتيال.

دراسة (Akenbor and Oghoghomeh, 2013) بعنوان

(Forensic Auditing and Ffinancial Crime in Nigerian banks)

هدفت الدراسة الى توضيح العلاقة بين المراجعة القضائية والجريمة المالية في البنوك النيجيرية، حيث توصلت الدراسة إلى ان استخدام النهج الوقائي المسبق في ممارسة المراجعة القضائية، يساعد على الحد من التحايل والفساد في البنوك النيجيرية.

دراسة (Sui, 2013) بعنوان

(The Development Way of Forensic Accounting In China)

هدفت الدراسة إلى بيان أهم البنود اللازمة لتطوير مهنة المحاسبة القضائية في الصين. وتوصلت الى ان المحاسبة القضائية لها دور كبير في مكافحة الفساد المالي، وتنظيم النشاط الاقتصادي وحماية الجمهور من المشاكل الاقتصادية. وأوصت الدراسة بضرورة لجوء المحاكم الى المحاسبين القضائيين لتحقيق المصادقية المحاسبية للمعلومات.

دراسة (Muehlman and others, 2012) بعنوان

(The Use Forensic Accounting Experts in Tax Cases as Identified In Court Opinion)

هدفت هذه الدراسة لالقاء الضوء على المحاسبين القضائيين كخبراء في الدفاع عن القضايا المطروحة في المحاكم والتي تخص القضايا الاكثر شيوعا الا وهي القضايا الضريبية. وتوصلت الدراسة الى ان دور خبراء المحاسبة القضائية يكمن في تقديم الادلة والقرائن لاثبات القضية او دحضها، كما انه يعتمد كشاهد في قاعة المحكمة. وأوصت الدراسة بضرورة مساعدة دافعي الضرائب ومحاميهم لاختيار خبراء في المحاسبة القضائية لتقييم الاعمال والقضايا الضريبية.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها الأولى حسب علم الباحثين التي تناولت دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي في الأردن، حيث ان الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كانت في بلدان أخرى كما في دراسة (حسن وعبد الرحمن، 2015) التي أجريت في السودان، ودراسة (الجبوري وآخرون، 2012) التي أجريت في العراق، ودراسة (عارم وال حسن، 2016) التي أجريت في المملكة العربية السعودية.

ثانيا: منهجية الدراسة

1-مصادر جمع البيانات:

- **المصادر الثانوية:** تمثلت في الكتب والدوريات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- **المصادر الأولية:** تمثلت في استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات المتعلقة بآراء واتجاهات عينة الدراسة، وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام تضمن القسم الأول منها في خطاب تم توجيهه الى المستجيبين، تضمن هدف الدراسة وعنوانها، أما القسم الثاني فقد تضمن المعلومات الشخصية المتعلقة بعينة الدراسة، كالجنس والعمر والخبرة. أما القسم الثالث فقد تكون من سبعة عشرة فقرة مثلت فرضيات الدراسة، تم تصميمها حسب مقياس ليكرت، حيث طلب من المستجيب اختيار الجواب الذي يراه مناسباً ، وكانت خيارات الإجابة كما يلي:

5	4	3	2	1
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

2-مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين القانونيين الأردنيين. أما عينة الدراسة فقد كانت عينة عشوائية بلغت 51 مستجيباً، من المحاسبين القانونيين الأردنيين الذين يمارسون اعمالهم في الشركات والمكاتب المحاسبية في الأردن، حيث تم توزيع 63 استبانة، عاد منها 51 استبانة خضعت للتحليل الاحصائي. ويمكن وصف عينة الدراسة كما في الجدول التالي:

جدول رقم(1) وصف عينة الدراسة

الوصف	الجنس		العمر				المؤهل العلمي			الخبرة العملية في العمل المحاسبي			
	ذكر	أنثى	أقل من 25 سنة	من 25 إلى 35 سنة	من 36 إلى 45 سنة	أكثر من 46 سنة	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	أقل من 3 سنوات	من 3 إلى 7 سنوات	من 8 إلى 15 سنة	أكثر من 16 سنة
العدد	41	10	15	21	9	6	21	23	7	23	13	9	6
النسبة	80.4	19.6	29.4	41.2	17.6	11.8	41.2	45.1	13.7	45.1	25.5	17.6	11.8
المجموع	51	51	51	51	51	51	51	51	51	51	51	51	51

3-التحليل الإحصائي للبيانات:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية في تحليل البيانات واختبار الفرضيات حسب برنامج SPSS:

➤ اختبار ثبات أداة القياس (المصدقية) α (Reliability Analysis)

تم استخدام اختبار (كرونيباخ ألفا) لقياس درجة الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة، والاتساق الداخلي بين إجابات المستجيبين. حيث بلغ معامل الثبات α 73.2% وتعتبر ممتازة مقارنة مع النسبة المقبولة وهي 60%.

➤ اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogrov- Smirnov)

تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي لاختبار وتحديد مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وبعد إجراء التحليل الاحصائي اللازم تبين ان البيانات موزعة طبيعياً، حيث بلغت Z المعنوية لكافة الفرضيات أكبر من مستوى الدلالة 5%، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (2) اختبار التوزيع الطبيعي

الفرضية	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الرئيسية
المعنوية Z	1.012	1.570	1.510	1.341	.816

➤ اختبار قوة النموذج:

يستخدم اختبار قوة النموذج للتأكد من عدم وجود تداخل بين الفرضيات، حيث تستخرج مصفوفة الارتباط بين فرضيات الدراسة (Correlation Matrix)، ويحتسب معامل التضخم VIF (Variance Inflationary Factor) والذي بلغ لهذه الدراسة 1.502، أي أقل من 5، ويعني عدم وجود تداخل بين فرضيات الدراسة، وتم حساب VIF كما يلي:

$$VIF = \frac{1}{1 - R^2} = \frac{1}{1 - (0.578)^2} = 1.502$$

وتمثل R أعلى قوة ارتباط وردت ضمن مصفوفة الارتباط، وفيما يلي مصفوفة الارتباط بين فرضيات الدراسة:

جدول رقم (3) مصفوفة الارتباط بين فرضيات الدراسة

الفرضية	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
الأولى	1	.456**	.196	.578**
الثانية	.456**	1	.458**	.419**
الثالثة	.196	.458**	1	.275
الرابعة	.578**	.419**	.275	1

**. الارتباط ذو دلالة عند مستوى 0.01 (على الطرفين)

➤ اختبار الفرضيات

تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الاختبارات الاحصائية التالية:

- ✓ اختبار One Sample T-Test عند مستوى معنوية (دلالة) 5%، وحسب قاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية إذا كانت T المحسوبة أقل من القيمة الجدولية لها، ورفضها إذا كانت أكبر.
 - ✓ استخدام الأسلوب الوصفي التحليل (Descriptive Analysis) والذي يتضمن التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لقبول أو رفض فقرات الفرضية.
- وقد تم التوصل إلى ما يلي:-

➤ **الفرضية الرئيسية:** لا يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال في الأردن. وبين الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الاحصائي:

جدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

T	T	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
9.675	1.986	0.00	رفض	3.509	0.376

بما أن T المحسوبة بلغت أكبر من T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال في الأردن.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عارم وال حسن، 2016) في دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال والفساد المالي؛ مع الأخذ بعين الاعتبار الى أن دراسة (عارم وال حسن، 2016) أجريت في منطقة القصيم في السعودية.

✓ **الفرضية الأولى:** لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية ورفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية من قبل الأطراف ذات العلاقة في الأردن. وبين الجدول التالي نتائج التحليل الاحصائي للفرضية:

جدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الأولى

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
0.553	3.702	رفض	0.00	1.986	9.059

بما أن T المحسوبة بلغت أكبر من T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية ورفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية من قبل الأطراف ذات العلاقة في الأردن. ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي.

جدول رقم (6) الفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-	يتم تكليف المحاسبين القضائيين بتحديد فيما إذا كان هنالك نشاط إجرامي مرتبط بسجلات الشركة التجارية.	4.275	0.695
2-	يتم تكليف المحاسبين القضائيين بمراجعة الوثائق المالية للتعرف على هوية الجاني أو مرتكب الإحتيال في القضايا المرفوعة من الجهات ذات العلاقة.	3.824	0.793
3-	يساعد المحاسبون القضائيون المحامين والقضاة على فهم وتطبيق المسائل المحاسبية في القانون والقضايا المتنازع عليها.	3.725	1.021
4-	يتم تكليف المحاسبين القضائيين بالكشف عن الرسمة الخاطئة للمصاريف بهدف الإحتيال أو الاختلاس.	3.431	0.944

1.278	3.255	يتم تكليف المحاسبين القضائيين بالكشف عن المغالاة في تقييم المخزون السلعي بغرض التلاعب أو الإحتيال.	-5
0.553	3.702	دور المحاسبة القضائية في رفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية المرفوعة من قبل الأطراف ذات العلاقة في الأردن.	

أظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين الإيجابية نحو جميع فقرات الفرضية الأولى حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري لمعظمها أقل من 1.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (عبد الجبار، عبد الستار والكبيسي، عيدان، 2016) في أهمية المحاسبة القضائية في فض النزاعات المالية وبصوره عادلة في الأردن، من وجهة نظر كل من المحاسب القضائي والقضاة ، وما توصلت الدراسة اليه من دور المحاسبة القضائية في الأردن في فض النزاعات المالية ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة في المجتمع.

✓ **الفرضية الثانية:** لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية وتحسين عملية التحري عن عمليات الإحتيال والحوادث وقوعها في الشركات الأردنية. ويظهر الجدول التالي نتائج التحليل لهذه الفرضية :

جدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الثانية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
0.489	3.422	رفض	0.00	1.986	6.162

بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية وتحسين عملية التحري عن عمليات الإحتيال والحوادث وقوعها في الشركات الأردنية. ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي.

جدول رقم (8) الفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
-1	يتم تكليف المحاسبين القضائيين بمراجعة وتقييم النظام المالي بالشركة وتعديله لمنع حدوث عمليات الإحتيال.	3.882	1.052
-2	يقوم المحاسبون القضائيون بمراجعة نظام الرقابة الداخلية والاجراءات الداخلية في الشركة ومعالجة نقاط الضعف والثغرات في الشركة التي قد تؤدي الى الإحتيال.	3.608	0.723

0.627	3.353	يطلب من المحاسبين القضائيين تقديم الاستشارات لمنع حدوث عمليات الإحتيال في الشركات.	-3
0.758	2.843	يقوم المحاسبون القضائيون بتوعية الموظفين العاملين في الشركة بالعقوبات التي قد يواجهونها في حالة ارتكابهم أيا من عمليات السرقة أو الاختلاس أو الإحتيال.	-4
0.489	3.422	دور المحاسبة القضائية في التحري عن عمليات الإحتيال والحوادث دون وقوعها في الشركات.	

أظهر الجدول اتجاهات المستجيبين الإيجابية لجميع فقرات الفرضية الثانية حيث بلغ الوسط الحسابي لمعظم الفقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري لمعظم الفقرات أقل من 1.

وتتفق هذه النتيجة معدراسة (حسن، عادل، وعبد الرحمن عبد الرحمن. 2015) المطبقة في السودان في أن عمليات التحري والتقييم التي يقوم بها المحاسب القضائي تساعد في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية أو كما هو متعارف عليه الإحتيال المالي.

✓ **الفرضية الثالثة:** لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية وبين دقة تحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها في الأردن. ويبين الجدول التالي نتائج التحليل:

جدول رقم(9) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
0.501	3.324	رفض	0.00	1.986	4.614

بلغت T المحسوبة أكبر من T الجدولية، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية وبين دقة تحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها في الأردن. ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي.

جدول رقم (10) الفقرات المتعلقة بالفرضية الثالثة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
-1	يعتبر تحديد الأسباب والأفراد المسؤولين عن وضع الشركة موضع مسؤولية من مهام المحاسبين القضائيين.	3.588	0.698

0.896	3.275	يتم تكليف المحاسبين القضائيين بتتبع وتحديد مكان الأصول المفقودة بغرض استردادها وتحديد المسؤول عن ارتكاب الإحتيال.	-2
1.045	3.216	يقوم المحاسبون القضائيون بجمع الأدلة المالية التي يتم الاعتماد عليها في تحديد المطالبات القانونية المتعلقة بالخسائر أو الأضرار المتكبدة أو المحتملة.	-3
0.783	3.216	يعمل المحاسبون القضائيون على إجراء التحليل والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويضات المطالب بها امام المحكمة ضد الشركة.	-4
0.501	3.324	دور المحاسبة القضائية في تحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها بدقة في الأردن.	

أظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين نحو فقرات الفرضية، حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري لمعظم الفقرات أقل من 1.

كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (حسن، عادل، وعبد الرحمن عبد الرحمن. 2015) في الدور الهام الذي يقوم به المحاسب القضائي في تقدير الأضرار المادية وقيمة التعويضات العادلة المترتبة عليها، في القضايا المالية قيد التحكيم.

✓ **الفرضية الرابعة:** لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية والكشف عن عمليات الإحتيال في التحقيقات المتعلقة في القطاع الحكومي في الأردن. ويظهر الجدول التالي نتائج التحليل:

جدول رقم(11) نتائج اختبار الفرضية الرابعة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
0.487	3.588	رفض	0.00	1.986	8.628

بلغت T المحسوبة أكبر من T الجدولية، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية والكشف عن عمليات الإحتيال في التحقيقات المتعلقة في القطاع الحكومي في الأردن. ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي.

جدول رقم (12) الفقرات المتعلقة بالفرضية الرابعة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
------------	--------	---------------	-------------------

0.923	3.784	يساعد المحاسبون القضائيون الحكومة في تقييم السجلات المصرفية والمحاسبية للأطراف المشبوه فيهم.	1-
1.029	3.686	يطالب المحاسبون القضائيون بالمثل أمام المحكمة كشهود خبراء عند الحاجة لذلك.	2-
0.642	3.549	يعمل المحاسبون القضائيون في البحث عن أية إشارة أو دليل يتعلق بوجود أي نشاط مشبوه أو احتيال من قبل الأشخاص أو الشركات تجاه أموال الحكومة.	3-
0.554	3.333	يتم تكليف المحاسبين القضائيين بتحرير التقارير الخبيرة عن الأعمال التي أنجزوها.	4-
0.487	3.588	دور المحاسبة القضائية في التحقيقات الحكومية والكشف عن الإحتيال في هذا المجال في الأردن.	

أظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين نحو فقرات الفرضية، حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري أقل من 1.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حسن، عادل، وعبد الرحمن عبد الرحمن. 2015) أيضاً في كفاءة دور المحاسبة القضائية في محاربة الفساد والإحتيال المالي في القطاع الحكومي.

النتائج

بعد إجراء التحليل الإحصائي اللازم للاستبانات بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- تساهم المحاسبة القضائية في رفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية المرفوعة من قبل الأطراف ذات العلاقة في المحاكم الأردنية، وذلك من خلال تكليف المحاسبين القضائيين بتحديد فيما إذا كان هنالك نشاط إجرامي مرتبط بسجلات الشركة التجارية، ومراجعة الوثائق المالية للتعرف على هوية الجاني أو مرتكب الإحتيال في القضايا المرفوعة، وتكليفهم بالكشف عن الرسمة الخاطئة للمصاريف بهدف الإحتيال، والمغالاة في تقييم المخزون السلعي بهدف الاختلاس، كما يعمل المحاسبون القضائيون على مساعدة القضاة والمحامين على فهم وتطبيق المسائل المحاسبية في القانون. ويرى الباحثان أن أساليب التلاعب المستخدمة في التقارير المالية وما يترتب عليها من منازعات ورفع قضاياها الى المحاكم، خلق حاجة ملحة الى الإهتمام بالمحاسبة القضائية، نظراً للدور الهام الذي يقوم به المحاسب من مراجعة وتحليل للتقارير المالية وما تتضمنه من قوائم مالية، ونظراً لقدرته على إبداء رأياً خبيراً في صحة السجلات المحاسبية للمنشآت المختلفة.

2- تساعد المحاسبة القضائية في التحري عن عمليات الإحتيال والحوال دون وقوعها في الشركات الأردنية، وذلك بمراجعة وتقييم النظام المالي بالشركة وتعديله، بمراجعة نظام الرقابة الداخلية

والاجراءات الداخلية في الشركة ومعالجة نقاط الضعف والتغرات في الشركة التي قد تؤدي الى الإحتيال، وتقديم الاستشارات اذا لزم الأمر.

ويعتقد الباحثان أن دور المحاسبة القضائية في مرحلة ما قبل حدوث الإحتيال وما قد يؤدي اليه من منازعات؛ يعتبر أكثر منفعة، وأقل تكلفة على الجهة ذات العلاقة، ويحد إلى حد كبير من حالات الفساد والإحتيال المالي.

3- يعمل المحاسبون القضائيون على تحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها بدقة في الأردن. حيث يقوم المحاسبون القضائيون بجمع الأدلة المالية التي يتم الاعتماد عليها في تحديد المطالبات القانونية المتعلقة بالخسائر أو الأضرار، وإجراء التحليل والتحقق من صحة إحساب مبلغ التعويضات المطالب بها امام المحكمة، بتتبع وتحديد مكان الأصول المفقودة بغرض إستردادها وتحديد المسؤول عن إرتكاب الإحتيال، تحديد الأسباب والأفراد المسؤولين عن وضع الشركة موضع مسؤولية.

ويتفق الباحثان مع هذه النتيجة في أهمية وضرورة قيام محاسب متمرس قدير بإجراءات تحديد الأضرار المترتبة على عمليات الإحتيال المالي بأعلى مستوى من الدقة، وتقدير ما يلزم من تعويضات مادية مناسبة دون مبالغة أو نقصان.

4- تساهم المحاسبة القضائية في التحقيقات الحكومية والكشف عن الإحتيال في هذا المجال في الأردن. حيث يساعد المحاسبون القضائيون الحكومة في تقييم السجلات المصرفية والمحاسبية للأطراف المشبته فيهم، ويتم تكليفهم بتحرير التقارير الخبيرة عن الأعمال التي أنجزوها، كما يقوم المحاسبون القضائيون البحث عن أية إشارة أو دليل يتعلق بوجود أي نشاط مشبوه أو إحتيال من قبل الأشخاص أو الشركات تجاه أموال الحكومة.

ويدرك الباحثان أهمية إجراءات المحاسبة القضائية في القطاع الحكومي، نظراً للحاجة الماسة لها في قضايا الإحتيال المالي عند مراجعة السجلات المتعلقة بالدوائر والوزارات الحكومية، أو المتعلقة بجهة أخرى على نزاع مع المنشأة الحكومية، ومراجعة كشوفات الحسابات المصرفية للأطراف ذات العلاقة وتقديم شهادة خبير فيها.

التوصيات

بناءً على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج فإن الباحثان يدرجون التوصيات التالية:

1- ضرورة قيام المحاسبين القضائيين بتوعية الموظفين العاملين في الشركات بالعقوبات التي قد يوجهونها في حالة ارتكابهم أيا من عمليات السرقة أو الاختلاس أو الإحتيال. وذلك بهدف توعيتهم مسبقاً للعقاب القانوني الذي ينتظرهم في حال قام أحدهم بأي تصرف غير قانوني بهدف السرقة أو الإحتيال.

2- ضرورة إهتمام الجامعات الأردنية بإدراج مادة المحاسبة القضائية ضمن المناهج والخطط الدراسية التي تدرس في أقسام المحاسبة فيها، وذلك لضرورة إلمام الخريج الأردني لهذا الفرع من المحاسبة.

3- قيام الباحثين بإجراء أبحاث مستقبلية تتعلق بالمحاسبة القضائية، ودورها الفعال في الحد من عمليات الإحتيال والفساد، وأثر ذلك على الإقتصاد الوطني.

4-ضرورة قيام الهيئات المختصة من هيئات بتدريب المحاسبين القضائيين، لتمكينهم من القيام بعمليات التقييم كما يجب، وتدريبهم على التحري والكشف عن عمليات الإحتيال.

قائمة المراجع

- الجبوري، نصيف جاسم، والخالدي،صلاح هادي.(2013). دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الإحتيال المالي، *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية*، جامعة بغداد، المجلد19 العدد 70 ،473-457.
- الجليلي، جميل، (2012). دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال : دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، العراق:جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، العدد 93 ، 83-100.
- حسن،عادل، وعبد الرحمن عبد الرحمن.(2015). دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات أساليب المحاسبة الادبعية ، بحث ميداني من وجهة نظر مكاتب المراجعة، اماراياك - *مجلة الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا*، المجلد 6،العدد18، 1- 28.
- عارم، سعد محمد، وال حسن،علي فايع محمد.(2016).المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي والاداري في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية على منطقة عسير، *مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة*،المجلد 1،العدد 3، 41-73.
- الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار عيدان.(2016). دراسة استقصاء ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن، *المجلة الأردنية في ادارة الاعمال*، المجلد 12، العدد 1،1-13.
- Akenbor, C. O., & Oghoghomeh, T. (2013). Forensic Auditing and Financial Crime in Nigerian Banks: Proactive Approach. **The Business & Management Review**, 4(2), 48-61.
- Coenen, T. L. (2006). Why didn't our auditors find the fraud? *Wisconsin Law Journal*, 25, 1-3
- Huber, W. (2013) Should the Forensic Accounting Profession be Regulated? , **Research in Accounting Regulation Journal**, 25(1), 123-132.
- Kranacher, Mary-Jo; Riley, Richard A.; Wells, Joseph T.; (2011), Forensic Accounting and Fraud Examination, John Wiley & Sons, Inc., First Edition.
- McMullen, D. A., & Sanchez, M. H. (2010). A preliminary investigation of the necessary skills, education requirements, and training requirements for forensic accountants. **Journal of Forensic & Investigative Accounting**, 2(2), 30-48.
- Matarneh, A. J., Moneim, U. A., & Al-Nimer, M. (2015). The Intellectual Convergence between the Forensic Audit and the External Auditor toward the Professionalism in Jordan. **International Journal of Business and Management**, 10(11), 138.
- Muehlmann, B. W., Burnaby, P. A., & Howe, M. A. (2012). The Use of Forensic Accounting Experts in Tax Cases as Identified in Court Opinions,**The Forensic and Investigative Accounting**, 4 (2), 1-33.
- Teplner, Zeph, and Mostek, Micheal, (2003), Expert Witnessing in Forensic Accounting, a hand book for lawyers and Accountants, CRC Press LLC.
- <https://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2015-01-22-1.2293158>
- <http://www.imf.org>.

-<https://maqar.com/2014/12/08/10>